

أثر وسائل التواصل في التجرد المعرفي في العلوم الشرعية
- الفتوى أنموذجا -

The Impact of Social Media on Epistemic Boldness in Islamic Legal Sciences: The Case of Fatwa

د. حمزة بوروبة *

Dr. Hamza Bourouba

إمام خطيب أول، المسجد العتيق تازولت/ باتنة، الجزائر hamouz241982@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/06/15

تاريخ القبول: 2026/01/03

تاريخ الاستلام: 2025/10/06

ملخص:

هذا البحث يتناول أثر وسائل التواصل في التجرد والإقدام على الكلام في المسائل الشرعية، وبخاصة قضايا الفتوى وما تعلق بها، من غير أهلية، حيث أدى ذلك إلى تشويه الدين، ونشر الأقوال الشاذة، والجرأة على القول على الله بغير علم، وتصدر المجتهولين غير المعروفين بالعلم للكلام في قضايا الناس، وتسور من لا يحسن الكلام حتى في نوازل الأمة الكبار، وذلك في ظل تحديات كبرى تواجه العلماء في ظل العولمة والانفجار المعرفي، وتطاول أعداء الدين لتشويه الإسلام. الكلمات المفتاحية: التجرد، المعرفة، وسائل التواصل، الفتوى، النوازل.

Abstract:

This research examines the impact of social media on the audacity and willingness to speak about matters of Islamic law, particularly issues of issuing religious rulings and related matters, without the necessary qualifications. This has led to the distortion of religion, the dissemination of aberrant opinions, the audacity to speak about God without knowledge, the emergence of unknown individuals who are not recognized for their scholarly knowledge to comment on people's issues, and the intrusion of those who are not competent to speak, even on the major contemporary legal issues facing the Muslim nation.

All of this occurs amid major challenges confronting scholars in the age of globalization and the knowledge explosion, as well as the efforts of the enemies of religion to distort Islam.

Keywords: Boldness; Knowledge; Social media; Fatwa; Contemporary issues.

● مقدمة

إنَّ الناظر في الواقع الذي تعيشه الأمة الإسلامية، وفي ظل غلواء التطور التكنولوجي، والتقنية الحديثة، والثورة الرقمية، وما تفرزه وسائل التواصل الاجتماعي من العلوم والمعارف، صحيحها وسقيمها، بحيث أصبحت قوة فاعلة ومؤثرة، يجد أنَّ لها آثارًا وخيمة في ميادين العلوم الشرعية، وخاصة في مسائل الفتاوى والنوازل؛ حيث إنَّها تُسهِّل عملية الوصول إليها ونشرها دون تحرٍّ ونظر صحيح، مراعاةً للضوابط الشرعية مع الدقة. أضف إلى ذلك أن ينصَّب بعض الأشخاص أنفسهم مفتين في قضايا الأمة ونوازلها الكبرى دون التأهّل لذلك، فانتشرت الفوضى بسبب ذلك، ووقع الاضطراب، وساد الجهل، وكثُر التعالُّم، ووقعت الفتن، وانتشر الجهل. ولأجل ذلك، أردت أن أقدم ورقة بحثية تعالج هذه المشكلة، وتبيِّن أسبابها، وبعض مظاهرها، ونتائجها على الأمة، وتبيِّن السبل التي ينبغي سلوكها للحد من هذه الظاهرة، بعنوان: «أثر وسائل التواصل الاجتماعي في التجرؤ المعرفي في العلوم الشرعية. الفتوى أنموذجاً».

إشكالية البحث

ما معنى التجرؤ المعرفي؟

وما مظاهره في وسائل التواصل الاجتماعي؟

ما آثاره على الفرد والمجتمع؟

ويهدف البحث إلى:

- بيان مظاهر التجرؤ المعرفي في الفتوى على وسائل التواصل الاجتماعي.

- علاج ظاهرة التجرؤ المعرفي في مسائل الفتوى.

المنهج المتبع في بحث الظاهرة

وقد سلكتُ في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لكونه الأنسب في دراسة مسألة التجرؤ

في الفتوى، وتنظير أهم معاملته من خلال واقع وسائل التواصل الاجتماعي، وتحليل أهم أسبابها، وبيان آثارها على الفرد والمجتمع، مع تقديم مقترحات وحلول تساهم في الحد من ضررها وخطورها.

وينتظم سلك البحث في:

مقدمة.

1. مدخل مفاهيمي (تعريف المصطلحات).

2. مظاهر التجرؤ المعرفي في الفتوى عبر وسائل التواصل.

3. آثار ظاهرة التجرؤ المعرفي في الفتوى على الفرد والمجتمع.

4. حلول مقترحة لترشيد الانتفاع من وسائل التواصل في الفتوى.

خاتمة: فيها أهم النتائج.

1. مدخل مفاهيمي (تعريف وسائل التواصل، والتجرؤ المعرفي، والفتوى)

1.1 تعريف وسائل التواصل هي:

منصات وتطبيقات رقمية تعتمد على الأنترنت، صُمِّمت لتمكّن المستخدمين لها من التواصل والتفاعل وإنشاء مجتمعات افتراضية، وتبادل المعلومات والأفكار ومشاركة المحتوى من النصوص والصور والفيديوهات وغيرها. (القحطاني).

2.1 خصائص وسائل التواصل

تتميز بعدة خصائص منها:

- التواصل: فهي تسهّل عملية التواصل بين المستخدمين بشكل فعّال فرادي وجماعات.
- التفاعل: فهي تتيح للأشخاص التفاعل مع المحتوى المعروض بالإعجاب أو التعليق أو المشاركة.
- المشاركة: فهي تسهّل المشاركة للمحتوى المعروض.
- التنوع: بحيث إنّها تقدّم خدمات متنوعة من الرسائل الفورية، والمنشآت، ومشاركة الصور والفيديوهات ونحو ذلك.

وهي تتنوّع إلى: شبكات اجتماعية مثل الفيسبوك والتويتر والانستغرام ونحوها. وتطبيقات للمراسلة مثل الواتساب والتلغرام والمسنجر ونحوها. (القحطاني).

3.1 تعريف التجرؤ المعرفي

التجرؤ لغة: تجرّأ على.. يتجرّأ، تجرؤاً، فهو مُتجرّئ، والمفعول مُتجرّأ عليه. تجرّأ الشَّخصُ: تشجّع وأقدم، تجرّأ الطَّالِبُ على أستاذه: تناول عليه، وكذلك، تجرّأ على أمّه وأبيه.

وعليه: فهي كلمة تأتي بمعنى التشجّع على فعل الشيء، وتأتي بمعنى التناول على الغير وتسوّر المتجرّئ على ما لا يحسنه ويتجاوز به حدوده.

وهذا المعنى الثاني هو المراد في الأوساط العلمية والبحوث الأكاديمية.

اصطلاحاً: التجرؤ المعرفي هو: (تجاوز الحدود المنهجية والأخلاقية في التعامل مع المعرفة، سواء من جهة تبسيطها المخل أو عدم إحكام ناصيتها والتمكّن منها، أو التسرع في تقرير مسائلها أصولاً وفروعاً).

4.1 تعريف الفتوى

لغة: يقال: (أفتاه في الأمر أبان له، وأفتى الرجل في المسألة واستفتيته فيها فأفتاني إفتاء... يقال: أفتيت فلاناً رؤيا رآها إذا عبّرتها له، وأفتيته في مسألة إذا أجبتة عنها..) (ابن منظور، 1414 هـ).

اصطلاحاً: هي: (إخْبَارٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى فِي إلْزَامٍ أَوْ إِبَاحَةٍ) (القرافي)

وقال الدكتور عبد الكريم زيدان: "والمعنى الاصطلاحي للإفتاء هو المعنى اللغوي لهذه الكلمة وما تتضمنه من وجود مستفتٍ ومفتٍ وإفتاء وفتوى، ولكن بقيد واحد هو أن المسألة التي وقع السؤال عن حكمها تُعتبر من المسائل الشرعية، وأن حكمها المراد معرفته هو حكم شرعي (زيدان، 2001).

5.1 أهمية الفتوى وشروطها

تعتبر الفتوى من أجَلِ الأعمال عند الله؛ لأنها بيان للحلال والحرام ودلالة على أحكامه الشرعية، وتعريف للخلق برهيم وربطهم بأوامر خالقهم سبحانه وتعالى، فأهلها هم أهل السناء والرفعة في الدارين، ولأجل ذا كان منصب الفتوى خطيراً؛ لأنه توقيع عن الله تعالى، ومن تسوّره دون أهلية فقد فتح على نفسه باب القول على الله بغير علم، وإضلال الناس عن الحق، ولحقوق الإثم وغير ذلك من المفاسد.

قال ابن القيم رحمه الله: (وقد حرّم الله سبحانه القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء، وجعله من أعظم المحرمات، بل جعله في المرتبة العليا منها فقال جل في علاه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف: 33]؛ فرتّب المحرمات أربع مراتب: وبدأ بأسهلها وهو الفواحش، ثم ثنّى بما هو أشدّ تحريماً منها وهو الإثم والظلم، ثم ثلث بما هو أعظم تحريماً منها وهو الشرك به سبحانه، ثم ربّع ما هو أشدّ تحريماً من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم، وهذا يعمُّ القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه) (القيم، 1423 هـ).

6.1 شروط الفتوى

قد ثبتت لنا أهمية الفتوى في بيان الحلال والحرام وعظمتها عند الله وخطورها في نفس الوقت، ولذا نجد أن الشريعة وضعت شروطاً لمن يتقلّد منصب الإفتاء من أجل تثبيت الحكم الحق، والبعاد عن الزلل قدر المستطاع، وقد ذكر العلماء أن من أهم شروط المفتي أمران: (الزركشي، 1994م).
الأول: العلم بحيث يكون المفتي عالماً بالأحكام الشرعية، فقيهاً، وهذا لمن حصل علوم القرآن والسنة وآلة الاجتهاد من معرفة بعلم أصول الفقه وقواعده واللغة العربية، كما هو مبحوث في بابه.
الثاني: العدالة وهي: (ملكة تحمل المرء على ملازمة التقوى واجتناب أسباب الفسق وخوارم المروءة) (الزركشي، 1994م).

ويتفرع عليها شروط أخرى هي:

1- معرفة الواقعة: يُشترط في المفتي أن تكون لديه معرفة دقيقة بالواقعة التي تُعرض عليه، ومحاولة إدراك تفاصيلها والظروف المحيطة بها ذلك بالاستفسار عنها، من أجل تصوّر المسألة جيداً والبعاد عن الزلل في معالجتها.

2- معرفة المستفتي: ويُشترط في المفتي أن يتعرّف حال المستفتي، نفسيًا ودينيًا وماليًا وغير ذلك؛ لما يترتب على ذلك من أثر في الفتوى.

3 - معرفة الأحوال: كما أنه يُشترط في المفتي أن يتعرّف على أعراف الناس، واختلاف مصالحهم، وتعدّد حاجاتهم، وتغيّرها في الزمان والمكان، لما يترتب على ذلك من أثر في الفتوى، وخاصة في مسائل الإيمان والإقرار؛ فإنها تكون حسب الأعراف ونحو ذلك.

4 - انطباق الحكم على النازلة: ويُشترط أيضًا في المفتي أن يعرف مدى انطباق الحكم على الواقعة بذاتها أو عدم انطباقه؛ لأن النصوص الشرعية جاءت مطلقة وعامة، ولم تنص على حكم كل جزئية، ولكل واقعة معينة خصوصية تختلف عن غيرها من الوقائع (الزحيلي، 1427 هـ، 2006م).

وكل هذه الشروط تضمن قوة الفتوى وصدورها عن هدى وعلم وبصيرة، لا عن جهل وهوى، وتحفظ على الدين هيئته، وتنور الناس في أمور دينهم.

2. مظاهر التجرؤ المعرفي في الفتوى عبر وسائل التواصل.

إن من أهم الملاحظ في هذا الواقع الرقمي الجديد هو ظهور ممارسات خطيرة تمثّل تجرؤًا واضحًا وتعديًا صارخًا على مقامات العلم والفتوى، واستسهال الحديث في شأنها، وإرسال الكلام في نوازل الأمة الكبار دون خوف أو ورع، وإنّ من أبرز مظاهر الاجترار على مقام الفتوى عبر هذه الوسائط ما يلي:

1.2 تصدّر غير المتأهل

وقد تقدّم الحديث عن الشروط المتعلقة بالفتوى، وأنّ المفتي يجب في حقه العلم والعدالة، وهما شرطان رئيسان لا بد منهما، ومن أبرز تجليات الجرأة على الفتوى هو كلام غير المتأهل والمتخصص في علوم الشريعة، بل وتصدّره للناس عبر هذه الوسائط ليتكلم في المسائل الشرعية، ونوازل الأمة، وهذه مفسدة عظيمة تؤدي إلى وقوع الخلل في الديانة، والقول على الله بلا علم، رغم أنّ العلماء من الصحابة كانوا يخافون ويدفعون عن أنفسهم الفتوى قدر المستطاع، فعن عبد الرحمن بن أبي ليلى؛ قال: (أدركت عشرين ومئة من الأنصار من أصحاب رسول الله - ﷺ ما منهم رجل يُسأل عن شيء إلا ودَّ أن أخاه كفاه، ولا يحدث حديثًا إلا ودَّ أن أخاه كفاه) (حرب، 1403 هـ) (البر، 1414 هـ).

وقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ: (أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَوَجَدَهُ يُبْكِي، فَقَالَ لَهُ: مَا يُبْكِيكَ؟ وَارْتَاعَ لِبُكَائِهِ فَقَالَ لَهُ: أَمْصِيبَةُ دَخَلَتْ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ اسْتَفْتَيْتُ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ وَظَهَرَ فِي الْإِسْلَامِ أَمْرٌ عَظِيمٌ، قَالَ رَبِيعَةُ: وَلَبَّعْضُ مَنْ يُفْتِي هَا هُنَا أَحَقُّ بِالسَّجْنِ مِنَ السُّرَّاقِ) (البر، 1414 هـ).

وتتجلى لنا سمات هؤلاء المتعاملين فيما يلي:

1.1.2 التسرع في الفتوى

وعدم التريث، وتقليب المسألة وحسن النظر فيها، وربما الرجوع إلى أهل العلم ومشاورتهم، والصدور عنهم، رغم أنَّ الصحابة والتابعين كانوا من أشد الناس تريثاً في الفتيا. قال ابن القيم: (كان السلف من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى، ويؤدُّ كل واحد منهم أن يكفيه إياها غيره، فإذا رأى أنَّها قد تعيَّنت عليه بذل اجتهاده في معرفة حكمها من الكتاب والسنة أو قول الخلفاء الراشدين ثم أفتى) (القيم، 1423 هـ).

2.1.2 الكلام في القضايا المعقدة ببساطة

فنجد بعض هؤلاء المتسرعين من أصحاب الجراءة على الفتوى يختزلون قضايا فقهية معقَّدة، تتابع العلماء على نقاشها في رسائل وكتب، وأسألوا فيها حبراً كثيراً، ويحكم فيها بمنشورات من بضعة أسطر، أو مقاطع فيديو في دقائق معدودة، مما يُفقد المسألة بُعدها وعمقها وسياقاتها، وربما أدَّى إلى أحكام خاطئة ومغلوطه.

3.1.2 الاجترأ في عملية التدليل

ولهذا نجد أن الغالب على أحكامهم في الفتوى مُلبَّسة بالاجترأ والانتقائية في ذكر الأدلة، فيكتفي الواحد منهم بدليل واحد؛ متجاهلاً نصوصاً كثيرة التي ربما تعارض دليله أو تقيدّه أو تخصّصه، وتوضّح معناه، ونحو ذلك، وهذا يوقع السامع في اللبس والإيهام.

4.1.2 ضعف الوزع الديني وحب الشهرة

ولو كان ذلك على حساب التدين الصحيح، ولهذا من قلَّ علمه وخوفه وورعه، زادت جرأته واندفاعه نحو تحقيق مطالب الشهرة على منصات التواصل الاجتماعي.

2.2 التناول على العلماء والمرجعيات.

إنَّ من سمات أنصاف المتعلمين من أهل الجراءة على الفتوى، الجراءة على أهل العلم والمرجعيات، ومن البلى أنك تجد شخصاً لم يقرأ كتاباً يجادل كبار العلماء، ويسقّه آراء الفقهاء، ويتهمهم بالجهل أو المداهنة، بل ويسقّه علماء بلد بأكمله، أو مرجعية أمة ضربت بجذورها في غياهب الزمن. وقد أصاب الأمة من هذا البلاء شيء كثير، فكم سقّه حدثاء الأسنان المذاهب الفقهية، وطعنوا في مرجعية الأمة، ومارسوا الإرهاب الفكري على أهلها، ولو كُتِبَ لكان مما سُودَّت به الدفاتر، وسالت له المحابر.

3.2 نقل الفتاوى دون فهم أوفقه لها وتنزيلها على الواقع

من خصوصيات الفتوى أنها تتعلق بالشخص أو البلد أو نحو ذلك، فهي ليست عامة لكل أحد وفي كل مكان، ومن تجليات التجرؤ في هذا الباب هو نقل فتاوى العلماء في مختلف البلدان وتنزيلها على أهل بلد معين وإلزام المستفتي بها ونحو ذلك، وهذا خطأ شنيع وزلة منكرا، تؤدي إلى وقوع مفاسد عديدة، منها عدم انطباق الحكم على النازلة والواقعة.

ومن الأمثلة على هذا: قضايا الطلاق وما يتعلق به من الألفاظ العرفية التي تختلف من بلد إلى بلد؛ فربما يقع الخطأ في عدم فهم لفظ عند أهل بلد فيحكم بالطلاق وهو ليس كذلك أو العكس، فيقع الخلل والخطأ في الفتوى.

4.3 الكلام في النوازل الكبار المتعلقة بعموم الأمة

يظهر لنا جلياً، من خلال النظر في هذه الوسائط، إصدار فتاوى متعلقة بعموم الأمة ونوازلها الكبرى، دون رعاية لمقاصد الشريعة، ودون الصدور عن العلماء الموثوقين الكبار من أهل العلم والرأي، وامثالاً لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [سورة النساء: 83].

ومتى تكلم صغار العلم، أو أهل الجهالة، أو من لم يُعرفوا بالعلم وطلبه من أهله، وقع الفساد في الدين، قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ أَنْتَزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جَهْلًا، فَسُئِلُوا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا». (البخاري، 1414 هـ، 1993 م).

ونوازل الأمة في هذا العصر كثيرة في ظل الحياة المعقدة وفي مختلف المجالات في السياسة وفي الاقتصاد وفي الأمن وفي الحياة الاجتماعية وفي مسائل تحتاج إلى إقامة مجامع كبرى للفصل فيها والبت في حكمها، ومع ذلك، نجد أهل الجرأة على الدين يتكلمون فيها وبجرّة قلم عبر هذه الوسائط دون ورع ولا خوف من الله تعالى.

3. آثار ظاهرة التجرؤ المعرفي في الفتوى على الفرد والمجتمع

إنّ لانتشار ظاهرة التجرؤ المعرفي في الفتوى عواقب وخيمة على الفرد والمجتمع، منها:

1.3 حصول الفوضى والاضطراب في الفتاوى

حيث إنه يصبح لدى عامة الناس فتاوى متعددة ومختلفة هي خليط من أحكام متناقضة، وأراء متضاربة وغير منضبطة، مما يؤدي إلى الوقوع في الحيرة والشك والاضطراب، ويفقدهم الثقة في الشريعة وعلمائها وفقهائها.

2.3 انتشار الفقرة والاختلاف بين الناس

وهذا من مخرجات هذه الظاهرة قطعاً، فهي تُسهم في زعزعة استقرار المجتمعات، وإثارة الفتن والانقسامات، وقد تصل إلى حد التكفير واستباحة الدماء، ومن جهة أخرى قد تؤدي فتاوى الانحلال إلى هدم منظومة القيم والأخلاق والأعراف الحسنة التي استقر عليها المجتمع المسلم.

3.3 هدم المرجعية الدينية

المرجعية الدينية هي: (الأصول الشرعية المختارة في فهم الدين وتطبيقه والهيئات العلمية المخبرة بأحكامها). (دریس، 2021م).

وهذه المرجعية الدينية في بلد ما لها أثرها في توحيد الأمة وجمع كلمتها، وحماية جنابها من الأفكار الهدامة، وتعزيز أمنها واستقرارها.

ولكن من أثار الجراءة على الفتوى وفي غلواء ثورة هذه الوسائط الاجتماعية ووسائل الاتصال الحديثة نجد أن هذه المؤسسات الدينية الرسمية تفقد هيبتها وتأثيرها لصالح المؤثرين الرقميين، مما يُحدث في المجتمعات خللاً وفراغاً تملؤه هذه الأصوات الشاذة والفتاوى المتطرفة، مما ينجم عنه هدم هذه المرجعيات وإضعافها في النفوس، وتقليل شأنها والثقة بها، وبالعكس تظهر مرجعيات زائفة تدعي لنفسها الأهلية في الإفتاء، كما أنها تؤثر على صعوبة توحيد الخطاب الديني.

4.3 نشر الأحكام الشاذة والأفكار المتطرفة

حيث نجد أنَّ هؤلاء المتجربين على الفتوى في هذه الوسائط، ونظراً لسهولة الوصول إلى المعلومات، يلجؤون إلى نقل الغرائب وتعتمد ذكر الأقوال الشاذة لخلق حالة كبيرة من جذب الانتباه، مما يؤدي إلى وقوع البعض في مهاوي التشدد في الدين، والبعض الآخر في التساهل، مما يمهّد الطريق إلى التطرف أو الانحلال الأخلاقي.

والشواهد على هذا كثيرة جداً في واقع الناس مع هذه الوسائل؛ فكم من شاب وقع فريسة لأمثال هؤلاء المفتين، فكانوا ضحايا للعدوان ونشر الأفكار المتطرفة، من التكفير والغلو والاعتداء على الناس ونحو ذلك.

5.3 الاستهزاء والاستخفاف بالدين

إنَّ الجراءة على الفتوى تتيح لكل من هبَّ ودب الكلام في دين الله دون ضوابط مرعية، ولا شروط شرعية، يُفقد هيبة الشريعة في النفوس، ويُضعف مكانتها في القلوب، ومدعاة للاستهتار بدين الله، بل وأصبح كلام بعض المفتين في المجتمع من النوادر التي يُتفكك بها.

4. حلول مقترحة لترشيد الانتفاع من وسائل التواصل في الفتوى

إنَّ حماية جناب الشريعة، وصيانة معالم الدين، وحفظ مقام الفتوى مسؤولية كبرى ومشاركة، تبدأ من إدراك الفرد المسلم خطورة الكلام في دين الله بغير علم، والتقول عليه دون حجة أو برهان، وتنتهي بتعزيز ثقافة التخصص واحترام أهله، والرجوع إليهم في رفع الإشكالات. وعليه، ينبغي رعاية بعض الإجراءات التي تُسهم في الحد من هذه الظاهرة كلياً أو جزئياً، والتي تتمثل في:

1.4 تنظيم شؤون الفتوى

يجب على الدول والمؤسسات الدينية والمرجعيات تنظيم شؤون كل ما تعلق بالفتاوى، وذلك بوضع ضوابط وقوانين تنظم العملية، وتحدد الجهات الرسمية والشخصيات المؤهلة للقيام بحمل أمانة الإفتاء بكل صدق وإخلاص.

2.4 الحضور القوي لأهل الاختصاص في هذه الوسائل

وذلك من باب نشر الحق وتقديم المحتوى الشرعي الصحيح والموثوق بلغة عصرية راقية وجذابة، تتسم بالوسطية والاعتدال، كما أنها تسهل وصول الناس إلى العلماء المتخصصين في مجالات الإفتاء. وفي ذلك مزاحمة أهل الباطل، أصحاب الجراءة على الفتوى والفكر المتعالم، ودفع شرهم وعداوتهم عن المسلمين، والقاعدة الشرعية أنَّ: «الدفع أسهل من الرفع» (صديقي، 1424 هـ 2003 م). ومن هذا استغلال وسائل الإعلام وهذه الوسائط في توعية المسلمين بخطورة الفتاوى العشوائية الشاذة، الصادرة من حدثاء الأسنان والمجهولين غير المعروفين بالعلم وطلبه عن أهله (بيوش، 2021).

3.4 الاجتهاد الجماعي

يُعتبر الاجتهاد الجماعي ضرورة العصر؛ لما فيه من الأحكام والنوازل الكثيرة التي تتداخل فيها التخصصات الدينية والدنيوية، وربما يعجز الفقيه عن الوصول إلى تخرج الحكم المنطبق على الواقعة المدروسة حتى يرجع إلى أهل اختصاص في علم آخر، ولذا ينبغي على المؤسسات الرسمية خاصة تفعيل دور المجامع الفقهية والمؤسسات الإفتائية التي تعتمد على الاجتهاد الجماعي لضمان إصدار فتاوى وبحوث مدروسة ومعتبرة، تتسم بالدقة والعمق في الطرح والتحرير والتقرير، ولتكون أقرب للصواب وأبعد عن الزلل والخطأ، وأقطع لمن يتكلم بدون علم ولا معرفة.

4.4 محاسبة المتجرئين على الفتوى

كما أنه ينبغي على الجهات الرسمية أن تفعل قوانين الردع والمحاسبة لكل من تسول له نفسه تسوُّر حصون الإفتاء والكلام في دين الله دون أهليه، وممل لا يُشك فيه أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

5.4 تجديد الخطاب الديني

ولأن الحاجة ماسة إلى خطاب ديني معاصر يراعي متغيرات العصر ومتطلباته، ويقدم حلولاً واقعية لمشكلات الناس في ظل الحياة المعقدة، مع وجوب تنبيه أهل العلم إلى مواكبة المستجدات الواقعية، والحرص على الازدياد في العلم والمعرفة؛ لقطع الطريق أمام أنصاف المتعلمين من أهل الجرد على الفتاوى، وكشف زيفهم للناس.

خاتمة

مما سبق بحثه نخلص إلى ما يلي:

1. تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي ضرورة عصرية؛ لما لها من فوائد كثيرة وإيجابيات عديدة في تقريب البعيد وتيسير المعرفة والعلوم، وتسهيل عملية التواصل، وذلك كله لمن أحسن الفائدة منها.
2. أن الفتوى أمرها عظيم عند الله؛ لأنها بيان للحلال والحرام، وتبليغ وتوقيع عن الله، كما أن الخطأ فيها جسيم وخطرها كبير لمن تقول على الله بلا علم، وأسهم في تضليل الناس عن الصراط المستقيم.
3. ظهر لنا بعض مظاهر التجرد المعرفي في مسائل الفتوى على وسائل التواصل والتي منها تصدر عن غير المتأهلين من أهل العلم والاختصاص في العلوم الشرعية، والتسرع في إصدار الأحكام، والتناول على العلماء والمرجعيات، والكلام في النوازل دون رعاية للضوابط، وهذا كله من قلة الديانة وضعف الوازع الديني وحب الشهرة ونحو ذلك.
4. كما ظهر لنا أن وسائل التواصل تعتبر بيئة خصبة لنمو وتشكل ظاهرة (التجرد المعرفي) في علوم الشريعة، مما أدى إلى وقوع الفوضى العارمة في مجالات الفتوى، وتأهل من لا يحسن، وأسهم ذلك في تقويض المرجعيات، وإيجاد حالة من الارتباك في المجالات الشرعية عند عامة المسلمين، وخلق حالة من الاضطراب والفرقة والاختلاف ولو في مسائل فرعية.
5. يجب على العلماء والمؤسسات الرسمية وأهل الرأي التصدي لظاهرة الجرد على الفتوى ممن لا يحسنها، وذلك بتنظيم شؤون الفتوى، وعدم ترك الفراغ من قبل أهل الاختصاص في العلوم الشرعية، مع تجديد الخطاب الديني المعاصر، والأخذ على يد المتطاولين على الكلام في دين الله وزجرهم من باب السياسة الشرعية.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن القيم. (1423 هـ). اعلام الموقعين . السعودية: دار ابن الجوزي.
- ابن عبد البر. (1414 هـ). جامع بيان العلم وفضله. السعودية: دار ابن الجوزي.
- ابن منظور. (1414 هـ). لسان العرب. دار صادر بيروت.
- أبو خيثمة زهير بن حرب. (1403 هـ). العلم. بيروت: المكتب الإسلامي.
- الإبراهيمي. (1997). آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي. الجزائر: دار الوعي.
- البخاري. (1414 هـ، 1993 م). صحيح البخاري. دمشق: دار ابن كثير.
- الزركشي. (1994 م). البحر المحيط. دار الكتب.
- الطاهر زبيري. (2008). مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين. ANEP.
- القرافي. (بلا تاريخ). الفروق. عالم الكتب.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين. (بلا تاريخ). من معارك المجد في أرض الجزائر. الجزائر: دار هومة.
- بسام العسيلي. (2010). عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة التحريرية. بيروت: دار الرائد والنفائس.
- بن اعبيد المسعود. (1961 م). مجضر اجتماع قادة المنطقة الأولى بالولاية الأولى أكتوبر 1961 م.
- بن مصطفى دريس. (26 فيفري، 2021 م). المرجعية الدينية في الجزائر الأسس والمرتكزات. صفحة 199 . 211.
- جمعية أول نوفمبر. (1994). الثورة الجزائرية أحداث وتأملات.
- حذيفة بن حسين القحطاني. (بلا تاريخ). تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على القيم والأخلاق.
- رشيد ميموني. (2009). البعد الاجتماعي في القرآن الكريم. قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال.
- عبد الرزاق قسوم. (2017). الفكر السياسي عند عبد الحميد بن باديس بين الإنصاف والإجحاف والاحتراف. تم الاسترداد من <https://binbadis.net/archives/1936>.
- عبد الكريم زيدان. (2001). أصول الدعوة. بيروت: مؤسسة الرسالة.

- عبد المالك حداد. (2012). طلبة معهد الشيخ ابن باديس بقسنطينة في جيش التحرير الوطني. تم الاسترداد من <https://binbadis.net/archives/635>.
- عمار ملاح. (2012). محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر. عين مليلة: دار الهدى.
- محمد الزحيلي. (1427 هـ، 2006 م). الوجيز في أصول الفقه. سوريا وقطر: دار الخير.
- محمد العربي ببوش. (14 نوفمبر، 2021). التجاسر على الفتوى عبر مواقع التواصل الاجتماعي في ظلال السنة النبوية تشخيص للواقع وإنذار بالمآلات. صفحة 370.353.
- محمد العربي مداسي. (2011). مغربلوا الرمال الأوراس النمامشة 1954 . 1959 م. روية الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال.
- محمد الوردي قصباية. (2017). مذكرات مجاهد من الأوراس خلال ثورة أول نوفمبر 1954 . 1962 م. بسكرة: دار علي بن زيد.
- محمد خير الدين. (1985). مذكرات. الجزائر: مطبعة دحلب.
- محمد صدقي. (1424 هـ 2003 م). موسوعة القواعد الفقهية. بيروت: الرسالة.
- محمد غربي. (2009). القضاء أثناء الثورة التحريرية. (الأول).
- مفدي زكرياء. (1980). اللهب المقدس. عين مليلة : دار الهدى.
- مفدي زكرياء. (2007). اللهب المقدس. الجزائر: موفم للنشر.
- يوسف درياس. (2018). ترجمة الشهيد محمد بن أحمد درياس من طلاب الزيتونة.